



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس الأعيان

محضر الجلسة الثالثة

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الاثنين الواقع في ٣/ربيع الأول/١٤١٦ هـ  
هجري الموافق ١٩٩٥/٧/٣١ ميلادية .

العدد (٣)

#### - جدول الأعمال -

الصفحة

٣

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٤

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب معذرة مقدم من دولة السيد مضر بدران .

ب - طلب معذرة مقدم من دولة الدكتور عبد السلام المجالي .

ج - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور رجائي المشر .

د - طلب معذرة مقدم من معالي السيدة ليلى شرف .

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيدة نائلة الرشيدان .

٤

٣ - قرارات اللجان :-

١ - تلاوة قرار اللجنة المشتركة ( القانونية والمالية ) رقم (١) تاريخ ٧/٢٩

١٩٩٥ ، بشأن : مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع

العدد لسنة ١٩٩٥ .

٤٣

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

مكتبة المجلس

## محضر الجلسة

في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٩٥/٧/٣١ ميلادي ، عقد مجلس الاعيان جلسته الثالثة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية برئاسة دولة الاستاذ احمد اللوزي وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد حكم خير .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة : لا أحد .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :

- ١ - دولة السيد مضر بدران .
- ٢ - دولة الدكتور عبد السلام الخالي .
- ٣ - معالي الدكتور رجائي المعشر .
- ٤ - معالي السيدة ليلى شرف .
- ٥ - سعادة السيدة نائلة الرشيدان .

وحضر من الحكومة

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

٢ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

٣ - معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

٤ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي : وزير الخارجية .

٥ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات .

٦ - معالي المهندس سمير قعوار : وزير النقل .

٧ - معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة .

٨ - معالي المهندس علي ابو الراغب : وزير الصناعة والتجارة .

٩ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري .

١٠ - معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة .

١١ - معالي الدكتورة ريم خلف الهندي : وزير التخطيط .

١٢ - معالي الدكتور عبد الرزاق النصور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

١٣ - معالي السيد عادل القضاة : وزير التكوين .

١٤ - معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي .

١٥ - معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

١٦ - معالي الدكتور عبد المجيد العزام : وزير التولية للشؤون البرلمانية .

١٧ - معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير العمل .

١٨ - معالي السيد نادر الظهيريات : وزير

دولة رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم ، النصاب قانوني وأعلن بدء الجلسة ، جدول الأعمال .

السيد الامين العام :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم على محضر الجلسة السابقة واعفاء الامين العام من التلاوة ؟

الجميع : موافقون .



مجلس الاعيان



السيد جودت السبول مقرر اللجنة المشتركة :

بسم الله الرحمن الرحيم  
دولة الرئيس ، ايها الزملاء المحترمون  
قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المشتركة ( القانونية والمالية ) مجلس الأعيان برئاسة دولة رئيس مجلس الأعيان الاستاذ أحمد اللوزي وبحضور أعضاء اللجنة المشتركة أصحاب الدولة والمالي والسعادة الأعضاء السادة :

زيد الرفاعي ، أحمد الطراونة ، عز الدين المفتي ، سالم مساعدة ، مروان الحمود ، طاهر حكمت ، الدكتور جواد العناني ، الدكتور عبد اللطيف عربيات ، جودت السبول ، أحمد العقابيلة ، محمد عودة القرعان ، ندير رشيد ، الدكتور كمال الشاعر ، حماد المعاطلة ، نائلة الرشيدان ، كما حضر الاجتماع من الأعيان أصحاب المالي والتجارة الأعضاء السادة :

السيد الأمين العام :

٢ - الاجازات والاعتذارات

أ - طلب معذرة مقدم من دولة العين السيد مضر بدران .

ب - طلب معذرة مقدم من دولة العين الدكتور عبد السلام المجالي .

ج - طلب معذرة مقدم من معالي العين الدكتور رجائي المعشر .

د - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيدة ليلى شرف .

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيدة نائلة الرشيدان .

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم على معذرة اصحاب الدولة والمالي والسعادة الاعضاء ؟  
الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

٣ - قرارات اللجان :-

١ - تلاوة قرار اللجنة المشتركة ( القانونية والمالية ) رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٩ بشأن : مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥ .

دولة رئيس المجلس :

معالي الاستاذ جودت السبول مقرر اللجنة المشتركة :

١ - الموافقة على مشروع القانون المذكور كما ورد من مجلس النواب .

٢ - التوصية بأن تتقدم الحكومة بمشروع قانون ينظم أسس ومبادئ تملك واستثمار الأجانب للأموال غير المنقولة في المملكة الأردنية الهاشمية، بحيث يتضمن المشروع الموصى بتقديمه الأحكام الواردة في مشروع هذا القانون وفي القوانين الأخرى النافذة لكي تصبح هذه المبادئ والأحكام مضمنة في تشريع موحد .

٣ - واللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

أمين عام مجلس الأمة : اللجنة المشتركة  
حكمم خير : مجلس الأعيان

عبد الله صلاح ، الدكتور معن أبو لوار ، ليلى شرف ، الدكتور قسيم عبيدات، أحمد سعود العدوان ، مشهور أبو تايه .

وحضر الاجتماع من الحكومة معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم السيد عبد الرؤوف الروابدة ، ومعالي وزير الخارجية السيد عبد الكريم الكباريتي ، ومعالي وزير العدل السيد هشام التل ، ومعالي وزير العمل السيد نادر ابو الشعر ، ومعالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية الدكتور عبد المجيد المزمار ، ومعالي السيد عون الخصاونة مستشار الدولة للشؤون القانونية .

وفي بداية الاجتماع قررت اللجنة المشتركة التصخاب معالي العين جودت السبول مقررأ لها .

وذلك من أجل دراسة مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥ ائحال من مجلس الأعيان لدراسته واعطاء التوصية اللازمة بشأنه .

وبعد المناقشة والمداولة قررت اللجنة المشتركة ما يلي :

مجلس الاعيان

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥  
قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو

اللجنة المشتركة  
القانونية والمالية  
لمجلس الأعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١: موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١- موافقة كما وردت.	المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥) ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. المادة ٢ - أ- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر لمجلس الوزراء أن يقرر اعتقال أي دولة أو هيئة أو شخص جهة معادية للمملكة يحظر التعامل معها وفق أحكام هذا القانون. ب- لمجلس الوزراء أن يحدد بموجب تعليمات يصدرها الأمور المحظور التعامل بها مع الجهات المعادية للمملكة والمواد التي تشملها للحظر، والقيود والشروط المفروضة على ذلك التعامل، والاستثناءات من الحظر.
المادة ٢: موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٢- موافقة كما وردت.	

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٣: موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٣- موافقة كما وردت.	المادة ٣ - لمجلس الوزراء أن يقرر إعلان المقاطعة الكلية أو الجزئية لأي دولة أو جهة أو شخص ويحدد مدى هذه المقاطعة، والأموال والمواد التي تشملها والقيود والقيود المتعلقة بها، والاستثناءات منها بموجب تعليمات يصدرها المجلس. المادة ٤ - تشر القواعد والتعليمات التي تصدر بمقتضى أحكام المادتين (١) و (٣) من هذا القانون في الجريدة الرسمية ويصل بها من التاريخ الذي يجتده مجلس الوزراء فيها. المادة ٥ - لرئيس الوزراء أن يعين جليساً على الأموال المتقولة ويغير المقررات الموجودة في المملكة -المتعلقة للجهة المعادية وتحدد مهام الحارس-
المادة ٤: موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٤- موافقة كما وردت.	
المادة ٥: موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٥- موافقة كما وردت.	

محضر المجلس



قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		وصلاحيته، الأحكام والأجراء الخاصة بتلك الأموال وحفظها والتصرف بها والتفويضات والتعويضات التي تستحق تلك الأموال أو تتزك، عليها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٦ : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	<p>١- اضافة مادة جديدة تحمل الرقم (١١) بالنص التالي :</p> <p>المادة ٦- ١-</p> <p>بالاضافة لما ورد في قانون ليجار وبيع الأموال غير العقارية من الاجانب رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ وقانون تصريف الأشخاص المقيمين في الأموال غير العقارية رقم (١١) لسنة ١٩٥٢ لا يجوز السماح لأي شخص أجنبي طبيعي، أو مغفوي لا يحمل جنسية إحدى الدول العربية أن يشتري أو يستأجر أو يملك بشكل مباشر أو غير مباشر أية أموال غير منقولة في المملكة إلا بتوفر الشروط التالية:</p>	

مجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
١- أن لا تحظر تقييدات أو مميزات للولاية أو الدول التي يحصل طالب التملك أو الاستئجار جنسيتها تملك الأرفدين أو مستأجرهم للأموال غير المنقولة فيها وأن لا تكون هناك عوائق عملية تحول دون تمتع الأرفدين بهذه الحقوق.	١- أن لا يحظر تقييدات أو مميزات للولاية أو الدول التي يحصل طالب التملك أو الاستئجار جنسيتها تملك الأرفدين أو مستأجرهم للأموال غير المنقولة فيها وأن لا تكون هناك عوائق عملية تحول دون تمتع الأرفدين بهذه الحقوق.	
٢- أن يستمر العقار بشكل فعلي خلال مدة خمس سنوات من تاريخ التملك أو الاستئجار.	٢- أن لا يؤول ذلك التملك أو الاستئجار أو أي نشاط مرتبط بهما إلى التأثير على الأمن الوطني.	
٣- أن يحصل على موافقة مجلس الوزراء بتسيب من وزير المالية / الأراضي.	٣- أن يحصل على موافقة مجلس الوزراء بتسيب من وزير المالية / الأراضي.	

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
ب- يحظر تملك الأشخاص المعنويين الأجانب الأموال غير المنقولة لغايات الاستثمار الزراعي، سواء كانوا مسجلين في المملكة أو غير مسجلين وبفرض النظر عن غايات الشخص المعنوي.	ب- يحظر تملك الأشخاص المعنويين الأجانب الأموال غير المنقولة لغايات الاستثمار الزراعي، سواء كانوا مسجلين في المملكة أو غير مسجلين وبفرض النظر عن غايات الشخص المعنوي.	
ج- إذا تعد الشخص الممثل إليه في الفترة (أ) أي شرط من الشروط الواردة فيها يساع العقار أو تنفى الأجله وفق التعليمات التي يصدرها مجلس الوزراء لهذه الغاية.	ج- إذا تعد الشخص الممثل إليه في الفترة (أ) أي شرط من الشروط الواردة فيها يساع العقار أو تنفى الأجله وفق التعليمات التي يصدرها مجلس الوزراء لهذه الغاية.	
د- تنشر التعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بموجب هذه المادة في الجريدة الرسمية.	د- تنشر التعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بموجب هذه المادة في الجريدة الرسمية.	

مجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٧ : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	انضائقة ملادة جديدة تحمل الرقم (٧) بالتمس التالي :- المادة ٧- لا يجوز لأي أردني نقل ملكية أي عقار أو إنشاء أي حق تصرف أو انتفاع أو رهن عليه يتقود رسمية أو عرقية أو وكالة وذلك فيما يتعلق بالعقارات المشتركة فيها في الققرة (١) من المادة (٢) من معاهدة السلام الأردنية الاسر القليلة، إلا لأردني آخر وإذا كان للمشتري غير أردني يشترط للحصول على موافقة مجلس الوزراء. المادة ٦- موافقة كما وردت مع طلب الجارة (الحظر والعقوبة للنصوص عليها في المادتين ٢، ١٢ من) وتصبح هذه المادة رقم (٨).	المادة ٦- كل من يخالف أحكام الحظر والمقاطعة للمنصوص عليها في المادتين (١) و (٢) من هذا القانون يعاقب بالاعتقال الفورية أو بخراسة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بكفالة العقبين ومصدرة للمل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٧ : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٧- موافقة مع اعادة ترقيم المادة (٧) من المشروع لتصبح برقم (٩).	المادة ٧- المختومة في الجريمة. المادة ٧- تلقى القوانين التالية والتحليلات التي طرأت عليها: أ- قانون منع بيع العقار للمعدو رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٢ = ب- القانون الموحد لمعاملة لسرقة رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨. ج- قانون منع الاحطار مع لسرقة رقم (١١) لسنة ١٩٥٢. المادة ٨- لمجلس الوزراء لصيدور الأفضمة للأردنية لتنفذ أحكام هذا القانون. المادة ٩- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتقيد أحكام هذا القانون.
المادة ٨ : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٨- موافقة مع اعادة ترقيم المادة (٨) من المشروع لتصبح برقم (١٠).	
المادة ٩ : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٩- موافقة مع اعادة ترقيم المادة (٩) من المشروع لتصبح برقم (١١).	

محضر الجلسة

دولة رئيس المجلس :

شكراً معالي الاخ ، هذا القانون معروض على المجلس الكريم ، والان المجال متاح لجميع الاخوة الاعيان لمن له رأي أو حديث أو تعليق على هذا الموضوع الهام ، الامانة العامة تسجل طالبي الكلام .

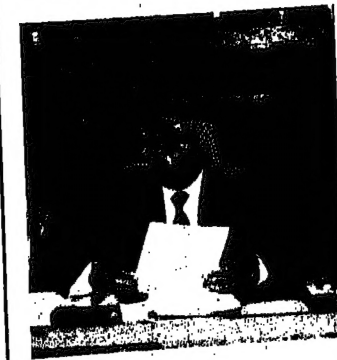
تلاوة اسماء طالبي الكلام والحديث .

السيد الامين العام :

- ١ - سعادة العين نذير رشيد .
- ٢ - سعادة العين عبد المجيد شومان .
- ٣ - معالي العين الدكتور كامل ابو جابر .
- ٤ - سعادة العين الدكتور كمال الشاعر .
- ٥ - معالي العين الدكتور عبد اللطيف عربيات .
- ٦ - معالي العين السيد ذوقان الهنداوي .
- ٧ - معالي العين الدكتور جواد العناني .

دولة رئيس المجلس :

الان الكلام لسعادة العين نذير رشيد .



السيد نذير رشيد :

شكراً دولة الرئيس ،

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدتي دولة الرئيس ، الزملاء الكرام . مشروع القانون هذا الذي يبحثه مجلسكم الكريم مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥ والذي احيل الى مجلس النواب في نهاية الدورة العادية السابقة اصبح منعدياً حكماً بعد أن تم توقيع معاهدة السلام بين الاردن ودولة اسرائيل عام ١٩٩٤ .

وأرجو أن أذكر أن هذا القانون لم يحل الى مجلس النواب بصفة الاستعجال وإنما بصفة عادية ليأخذ مداه في البحث والمناقشة .

وقد احواله مجلس النواب الكريم الى لجنته القانونية والمالية حيث اخذ حقه من البحث والنقاش ولا سيما بعد أن استدعت اللجنتين المذكورتين ممثلين عن غرف الصناعة والتجارة وعدد كبير من الخبراء في هذا الموضوع لأخذ رأيهم فيه . ثم وافق مجلس النواب الكريم وهم يمثلون الشعب وأغلبية كبيرة وبعد بحث مستفيض على توصية اللجنتين القانونية والمالية وتولى مجلس النواب وضح الصيغ المناسبة لمواذ هذا القانون بعد أن فوض دولة رئيس الوزراء مجلس النواب الكريم وضع اية صيغة يراها المجلس مناسبة لتخصيص القانون من أي ضعف يؤثر على سلامة الاراضي الأردنية ومصالح الاردن السياسية والاقتصادية .

السيد عبد المجيد شومان

سيدتي دولة رئيس مجلس الاعيان ، مع الاخذ بعين الاعتبار أن هناك معاهدة قد تمت الحكومة الأردنية ودولة اسرائيل إلا أنني ايها السادة أصحاب الدولة والمعالى والسعادة أعضاء المجلس المحترمين

سيداتي ، سادتي ،

انني ارى أن عرض مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو على مجلسنا الكريم والمطلوب المصادقة عليه الان هو سابق لآوانه في الوقت الحاضر ، لانني ارى أن حلقات السلام مع اسرائيل لما تكتمل بعد ولا سيما مع كل من الجانبين الفلسطيني والسوري ، علاوة على ان الغاء المقاطعة قد تقرر أصلاً بقرار من الجامعة العربية وأرى أن الغاء هذه المقاطعة يجب أن تتم بقرار من الجهة التي قررتها .

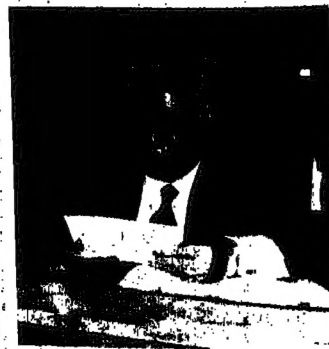
ان الغاء المقاطعة برأيي لن تكون له آثار ايجابية على الشركات الأردنية والاقتصاد الأردني بشكل عام ، مذكرا المجلس الكريم بالآثار التي ترتبت على الغاء مصر الشقيقة للمقاطعة في حينه ، وقيام الدول العربية الأخرى بمقاطعتها ، كما أن أوضاع مصر الاقتصادية لم تصبح أفضل حالاً حتى يومنا هذا .

ان واجب المسؤولية يلقى علي . أن انبه مجلسكم الكريم لهذه الوقائع لا سيما ونحن في خضم منطف تاريخي هام في حياة أمتنا .

حيث اضاف مجلس النواب الكريم المادتين السادسة والسابعة على مشروع القانون الاصلي الذي قدمته الحكومة لم احيل هذا القانون الى مجلس الاعيان ، حيث احواله ايضاً على لجنته المالية والقانونية . حيث تم دراسته بتفصيل وبعمق وبحضور معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة ، وحضور معالي وزير العدل الاستاذ هشام التل ، ومعالي الدكتور عون الحصاونة ومعالي الدكتور عبد المجيد العزام ومعالي السيد نادر ابو الشعر ، الذين اجابوا اجابات وافية مقنعة عن كل ما سؤلوا عنه وكان أن اوصت اللجنتين القانونية والمالية الى مجلسكم الكريم بالموافقة على مشروع هذا القانون كما احيل اليها من مجلس النواب الكريم ، واني ارجو أن اوصي مجلسكم الكريم بالموافقة عليه ايضاً ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً سعادة العين عبد المجيد شومان .



مكتبة المجلس

متمنياً لبلدنا العزيز دوام التقدم والرفعة  
في ظل راعي المسيرة جلالة الملك الحسين  
المعظم . ومقدماً أسمى آيات الاحترام  
والتقدير لسيادة رئيس الوزراء وزملائه الوزراء  
في حكومته الرشيدة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس :

شكراً معالي العين الدكتور كامل ابو  
جابر .



الدكتور كامل ابو جابر :

بسم الله الرحمن الرحيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيدتي دولة الرئيس ، حضرات الزملاء  
الكرام : ارجو سعة صدركم وان تسمحوا  
لي بلحظات اشارككم بها بعض الافكار  
التي تتجول في خاطري ، المناسبة مهمة وزيد  
من اهميتها ان هذه اللحظة التاريخية جالت  
والامة ما تزال تعيش ابعاد الازمة الحضارية  
التي جالت بوادها مع ما اصبح يسمى

بعهد النهضة والعصر الحديث ، ولعله من  
باب الواجب علينا - لا لانفسنا فقط - بل  
وللجيال القادمة ان نسجل ان التاريخ لم  
ولن ينتهي . وان في عود هذه الامة من المنعة  
والقوة وفي حضارتها من الانفة والاصالة ما  
سيجعلها تتغلب على ما سيواجهها في  
المستقبل من تحديات وصعاب .

واذا انتهت حقبة من المواجهة فان هذا  
لا يعني نهاية المطاف بل يجب ان يشكل  
هذا حافزاً لنا لتجهز الاجيال القادمة بما يعزز  
فيها الاصالة والاعتزاز بتاريخها الحافل بكل  
ما هو شريف ولطيف وانساني من قيم دينية  
 واجتماعية وحضارية ومن تقدمه للعلوم  
بانواعها كافة من الادب والدق والانسانية  
والرحمة والتراحم والمستقبل امامنا وامام  
اجيالنا . اقول هذا واستذكر ان عمان اليوم ،  
عمان العرب كانت قبل بضعة عقود فقط  
قرية وادعة لم يكن بها سوى مدرسة ثانوية  
حكومية واحدة وكذلك مدرسة اهلية  
واحدة واليوم بها من صروح العلم ما يزيد  
على المئات وبها وضواحيها حوالي العشرين  
جامعة والعشرات من الكليات والمعاهد  
للتنحصة .

واستذكر آلاف نبوت الشعر وعشرات  
الالاف من الابل وغيرها من المواشي التي  
اجتفت اثارها اليوم ليحل محلها من الآلات  
والتكنولوجيا الحديثة وبحيث اصبح  
الكمبيوتر المنجود اخذ الاجهزة الاخرى  
المرجودة في المصنع والمكتب والمنزل .



الدكتور كمال الشاعر :

سيدتي الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

ان هذا المجلس الكريم ، بالجمازه للقانون  
الذي بين ايدينا ، يكون قد اتم اخر اجراء  
قانوني مترتب على معاهدة السلام الموقعة  
بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة اسرائيل  
في ٢٦ تشرين اول عام ١٩٩٤ ، وبعد ان  
استكملت الحكومة الرشيدة اثر ذلك جميع  
الخطوات لاستعادة كامل حقوقنا في الارض  
والمياه . اننا بهذه الخطوة الاجرائية نكون قد  
اسدنا الستار على حقبة محزنة من تاريخنا  
الحديث ، بدأت بحرب عام ١٩٤٨  
وشهدت كارثة ١٩٦٧ وانتهت بتوقيع  
معاهدة السلام...

لقد دفعت الاحداث في هذه الحقبة  
الحزنة الامة الى فراغ في حياتها ، واستقرت  
امكاناتها البشرية والمادية وقضت على  
عصارة اجيال من التواضع الحضاري

تغيرت التحديات لكن روح المنطقة لا  
تزال على مائدة الرهان وعليها ان نعمل  
جميعاً لحفاظ عليها وعلى حضارتها العربية  
والاسلامية كارت خلفه لنا الآباء لتضيف  
اليه ما استطعنا فتورثه الى الابداء . واعتقد  
اننا في الاردن ومن هذا البلد الابي بقيادته  
الحكيمة ونظرها البعيد وعلى رأسها جلالة  
الملك الحسين بن طلال المعظم وسعة صدرها  
وحلمها لقادرين لا على استيعاب صدمة  
صراعنا مع الصهيونية الحديثة وحسب بل  
واحتوائها ومن ثم العمل على اذابتها لتصبح  
بالفعل نقطة في بحر ومجرد حجر  
فسيفسائي آخر من اجزاء حضارة هذه  
الامة العظيمة التي طالما واجهت الصعاب  
والتحديات واستوعبتها ومن ثم هضمتها  
وجعلت من التحدي ذاته ومع مرور الأيام  
مجرد رافد آخر من روافد نهر هذه الحضارة  
العظيمة .

واذا احببت ان اسجل موافقتي على  
هذا القانون احببت ان اسجل بعض ما  
يجول في وجداني من افكار لاؤكد اننا  
والحمد لله بخير ما دننا واعين لابعاد  
التحدي وبخير ان تكاتفنا وعملنا بهدي زينا  
ووحى من روح هذه حضارتنا المجيدة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس :

شكراً معالي الدكتور ابو جابر ،  
سعادة العين الدكتور كمال الشاعر .

مجلس الاعيان



والبناء الثقافي الواحد ، وخلقت حالة من التفكك والصراع في عالمنا العربي كادت تذهب بأيامنا المواطن بهويته العربية .

ان الشعوب التي تحترم ذواتها تنظر بجدية الى حالة الحرب كما تنظر بالجدية نفسها الى حالة السلام . فاذا اعوزتنا هذه النظرة في حالة الحرب ، فيجب ان لا تفوتنا في حالة السلام . فالسلام له مقتضياته ، ومتى لبينا هذه المقتضيات نكون قد مارسنا احترام الذات فضلاً عن استفادتنا من حسنات السلام المعنوية والمادية .

ان المستقبل العربي ، بالرغم من كل المعوقات ، يزخر بإمكانات التقدم الكامنة في شعبه وارضه . والامة العربية بعد التجارب التي مرت بها مدعوة للمساهمة الايجابية في حركة المجتمع الانساني من خلال الحفاظ على هويتها القومية والتعاون مع الآخرين بالتفاعل مع هوياتهم واحترامها وتطوير العلاقات مع شعوب العالم لما فيه خيرها العام الذي ينعم الجميع به . فالانفتاح على تجارب الأمم وأفكارها هو جزء من التراث العظيم لامتنا في عصر ازدهارها ، كما انه سمة عصرنا الزاهر .

وها نحن نقرب من موعد عقد المؤتمر الاقتصادي العالمي لتنمية منطقتنا في نهاية تشرين اول من هذا العام . ومن اهم متطلبات نجاح هذا المؤتمر هو اقدمنا على دراسة القوانين الاقتصادية المعروضة على مجلس الامة في دورته الاستثنائية هذه دراسة شاملة وعيقة كي تحقق الهدف المنشود منها وهو خلق المناخ التشريعي

والقانوني الملائم للاستثمار والتنمية لوطننا العزيز .

حفظ الله جلالة الحسين المقدس راعي المسيرة التي حققت للاردن مكانته المرموقة في العالم ، كما اتسمت بالاخلاص الوطني والقومي الذي طبع مسيرة العائلة الهاشمية في جميع مراحل تاريخها الحافل بالتضحيات والعطاء .

والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس :

شكراً سعادة الاخ الدكتور كمال

الشاعر ، معالي العين الدكتور عبد اللطيف عريبات .



الدكتور عبد اللطيف عريبات :

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥ .

دولة رئيس مجلس الاعيان والسادة الزملاء اعضاء المجلس الكريم .

القانون جاءت مقتضية وغير واضحة الأهداف والوسائل والمبررات . فقد أشارت الى الغاء ثلاثة قوانين نافذة المفعول دون بديل مقنع سوى اناطة الأمر كله بمجلس الوزراء في حق اعلان المقاطعة الاقتصادية أو اعتبار جهة ما معادية .

ج - ان مشروع القانون إذا حذفنا منه المادة السادسة والمضافة من مجلس النواب الى المشروع المقدم لجنه خالياً من اي اعتبار أو قيمة لمعالجة أمور عديدة وهامة لا بل وخطيرة وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والوطنية .

ولهذا أوصى الأخوة النواب بان تتقدم الحكومة بمشروع قانون يمنع الاحتكار ويحمي الاقتصاد الوطني .

كما أوصت اللجنة المشتركة في مجلسكم للمقرر بان تتقدم الحكومة بمشروع قانون ينظم أسس ومبادئ تملك واستعجار الأجانب للأموال غير المنقولة في المملكة الأردنية الهاشمية بحيث يتضمن المشروع الموصى بتقديمه الأحكام الواردة في مشروع هذا القانون وفي القوانين الأخرى النافذة لكي تصبح هذه المبادئ والأحكام مضمنة في تشريع موحد .

ولي أثناء المناقشة في اللجنة المشتركة تكوّنت القناعة لدينا أن موقع المادة السادسة بفروعها وببناها ليس في هذا القانون وإنما في قانون تملك الأجانب كما هو مبين في التوصية المقدمة لمجلسكم للمقرر .

أ - أود في بداية حديثي أن أبدي ملاحظتين شكليتين على مجربات عرض ومناقشة مشروع القانون موضوع البحث في اللجنة المشتركة القانونية والمالية : فالملاحظة الأولى تتعلق بالوقت الذي خصص لمناقشة مشروع هذا القانون في المجلس واللجنة المشتركة ، حيث انه وصلنا بعد ظهر يوم الخميس الماضي وتمت إحالته الى اللجنة المختصة صباح يوم السبت وبدأت اللجنة في مناقشته مباشرة بعد الاحالة اليها وافرازه بالاغلبية بالصورة التي قدم بها هذا اليوم .

ان تشريعاً بهذا المستوى يحتاج الى وقت كاف للدراسة والتحصيص والمناقشة واكثر بكثير مما خصص اليه في مجلسكم الموقر . وبهذه المناسبة أود أن أبين ان مجلس الاعيان هو الشق الاول من مجلس الامة الأردني دستورياً وهو صاحب صلاحية تشريعية وكاملة بموجب الدستور وكل تشريع لا بد أن يمر في قناته التشريعية وبأخذ مدّة من التمهيد والمراجعة والأقرار أو الرفض .

والملاحظة الثانية حول تقرير اللجنة المشتركة وقرارها المقدم الى مجلسكم للمقرر فالتقرير لم يشر الى اي تحفظ على مشروع القانون والسرعة التي تم عرضه بها على المجلس واللجنة كما لم يشر الى ان القرار كان بالاغلبية وليس بالأجماع حيث كان ذلك واضحاً أثناء التصويت على القرار .

ب - إن الأسباب الموجبة المرفقة بمشروع

مجلس الاعيان

وان وجودها هنا هو وجود مؤقت .

ولأن طبيعة مشروع القانون هذا وما يترتب عليه من واقع عملي له مساس مباشر بإبعاد اقتصادية وسياسية ووطنية وقومية وإسلامية فإني أبدي الملاحظات التالية :

١ - ان مشروع القانون هذا وما تضمنه من إلغاء لثلاثة قوانين نافذة المفعول والذي هو جزء من مجموعة كبيرة من القوانين ذات العلاقة المباشرة بالقضايا الاقتصادية والوطنية والتي تحتاج إلى دراسة وتنسيق وتوحيد وتقديمها كحزمة متكاملة لمعالجة الموضوع برمته ولا أرى داعياً لهذا الاستعجال غير المبرر في هذا المجال .

٢ - أن أمن الأردن واستقراره هو هاجسنا الأول وأن الواقع الذي تعيش والعدو الذي نواجه والخططات التي رسمت منذ أمد بعيد والتي تستهدف وجود الأمة بكامله يدعوننا إلى النظر بجديّة كاملة إلى أهمية توحيد الصف والكلمة والجهد لمواجهة هذا التحدي الشامل ، وعدم الوقوع في دائرة الانجرار وما يسمى بالاستحقاقات المترتبة على إنهاء حالة الحرب لأن عدونا يسعى إلى تجريّدنا مما تبقى بأيدينا من أسلحة وهو لا يزال يهمن على الأرض وأن التفوق العسكري والسياسي والاقتصادي هو سلاح صبارم بيده .

٣ - ان مبدأ المعاملة بالمثل غير متحقق

فيما هو واقع ومائل للعيان فالأرض عند عدونا وبما يساوي ٩٣٪ منها مملوك للسلطة المحتلة و ٧٪ تحت سيطرتها وتوجيهها واقتصادها موجه سياسياً الهيمنة على المنطقة بكاملها هي المحرك والموجه لكل تحرك له وهو محصن من كافة الوجوه ، وهذا يتطلب الحل والحلّة عند بحث أي تحرك أو إجراء أي تغيير تشريعي أو سياسي .

٤ - ان تكاتف وتعاون السلطات الدستورية كافة أمر لازم ولا يجوز انفراد سلطة دون أخرى بقضايا الأمة وخاصة السيادة منها والمصيرية كموضوع مشروع القانون المعروض ولهذا لا بد من ابراز دور الرقابة السياسية والتشريعية لمجلس الأمة تحصيلاً وترشيداً لكل قرار أو إجراء يمس مصلحة الوطن العليا .

٥ - وانطلاقاً مما اشير اليه في هذه الملاحظات القصيرة والمختصرة وما تتطلبه وتقتضيه أمانة المسؤولية وما نلاحظه من خطر داهم يهدد وجود الأمة وما يلزمنا من بذل كل جهد مستطاع لسد الفجوات وتحسين القرارات لذا ادعو إلى رد هذا القانون إلى الحكومة بأخذ ما ذكر بعين الاعتبار . وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس :

شكراً معالي العبد العبد اللطيف جريبات ، معالي الأستاذ ذوقان الهنداوي .

ينطلق من المرتكزات التالية :

١ - إن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية كانت خياراً أردنياً رغم أنه تم في ظل ظروف دولية قاسية ، وأوضاع عربية متداعية غير مناسبة ، إلا إنه اتاح للأردن لأن يزول التهديد عن حدوده ، وأن يحتفظ بكيانه وأرضه ومياهه .

٢ - إن لمعاهدة السلام استحقاقات ومتطلبات والتزامات يمكن ، رغم كثرتها وتعددتها ، أن نعزز لغايات الموضوع الذي نحن بصددده ، التزامين كبيرين يمكن اعتبارهما معيارين رئيسيين لمناقشة مشروع القانون موضوع البحث .. ، وهذان الالتزامان المعياران هما :

١ - تعهد الطرفين بإنهاء حالة العداء بينهما وما يستتبعه ذلك من إلغاء التشريعات المعادية التي تتناقض مع المعاهدة .

٢ - محافظة كل من الطرفين على أمنهما الوطني واستقلالهما السياسي .

دولة الرئيس

حضرته الزملاء المحترمين

إذا أخذنا مشروع القانون موضوع البحث لهدفين للمعيارين : إلغاء التشريعات المعادية من جهة ، والمحافظة على الأمن الوطني من جهة أخرى ، وإذا فحصنا المشروع فحصاً دقيقاً على ضوء هذين المعيارين ، فماذا نجد ؟

نجد أولاً أن مشروع القانون الأصلي



السيد ذوقان الهنداوي :

بسم الله الرحمن الرحيم

رغب كل من معالي العبد العبد اللطيف الحمد ومعالي العبد العبد قسيم عبيدات والداعي ذوقان الهنداوي بالاشتراك في هذه الكلمة .

دولة الرئيس ،

حضرته الزملاء المحترمين ،

إن الحديث ، أي حديث ، حول أي موضوع ، لا بد له من مرتكزات ومطلقات تكون المرجعية الرئيسية لهذا الحديث ، وتشكل الإطار الكلي العام لقراءة هذا الحديث ، وفهمه واستيعابه ، ونقله بواقعه الصحيح المحدد في سياقه العام دون إقصاء أو إضافة قد تحكّمها وتوجيهها نوايا ومقاصد لا أثر لها في مرجعية ذلك الحديث وهي إطاره الكلي العام .

وبناءً على ما تقدم فإن الإطار العام لجديتنا عن الموضوع الذي نحن بصددده

مجلس الاعيان

الذي تقدمت به الحكومة قد غطى تغطية كاملة ، وبموجب المادة السابعة منه ، المعيار الأول وهو إلغاء التشريعات المعادية ... ولكن هذا المشروع ، وباستثناء عموميات وردت في مواده الأولى ، لم يتعرض بشكل قاطع وواضح وصريح للمعيار الثاني وهو المحافظة على الأمن الوطني الذي سيصيبه الخلل ، ويتأثر حتماً في بعض جوانبه المهمة ، نتيجة إلغاء التشريعات المعادية التي أنشئت ورسمت أصلاً لحماية الأمن الوطني وذلك إذا لم يوجد التشريع البديل الذي يعالج ذلك الخلل ... ولعل عدم ورود مثل ذلك في مشروع القانون الأصلي مرده إلى الاعتقاد بأن ثمة الكفاية من الحماية في القوانين الأخرى القائمة ، ولكنه اعتقاد كنا نتمنى أن يكون واقعاً ، وهو ليس كذلك ...

## دولة الرئيس

## حضرته الزملاء المحترمين

ثم جاء قرار مجلس النواب الذي توصي اللجنة المشتركة الكريمة بالموافقة عليه ، فحاول تغطية المعيار الثاني وهو حماية الأمن الوطني وذلك بإضافة المادة السادسة إلى مشروع القانون الأصلي ...

إن القاري المتعمق الفاحص للمادة السادسة التي جاء بها مجلس النواب يخرج بنتيجتين واضحتين : الأولى أن حماية الأرض الأردنية ، وبالتالي الحفاظ على سلامة الأمن الوطني هو الأمر الذي كان مستهدفاً من وراء إدخال هذه المادة في

مشروع القانون ... والنتيجة الثانية هي أن هذه المادة ، ورغم أنها عملت في هذا الاتجاه ، إلا أنها بصياغتها التي دمجت في أحكام واحدة بين حالات بيع الأراضي للأجانب وبين استئجارهم لها ، فإنها أفسحت في ذلك التوحيد ثغرة كبيرة في القانون يمكن أن تكون باباً للتسلل منه لإزالة كل التحصينات والضمانات لسلامة الأمن الوطني التي هدفت هذه المادة إلى توفيرها وتحقيقها ... هذه الثغرة التي لم تعالجها المادة ، والتي يمكن أن تكون " حصان طروادة " هي " ازدواجية الجنسية " التي يمكن أن يحملها الأجانب الذين سمحت لهم المادة السادسة بشراء واستئجار وتملك الأموال غير المنقولة في المملكة ... إن القيد الذي وضعته هذه المادة على هؤلاء الأشخاص الأجانب وهو عدم انتسابهم لدولة أو دول تحظر تشريعاتها وممارستها على الأردنيين التملك فيها هو قيد يفقد منفعته وأهليته بسبب استحالة توفير آلية عملية لضبطه والتحقق منه والتأكد من ازدواجية الجنسية عند طالب التملك للأراضي الأردنية ... فالذي سيحدث هو أن الأجنبي مزدوج الجنسية سيشتري أرضاً أردنية بناء على إشهاره انتسابه لجنسية دولة تنتفي فيها تشريعات الحظر ، مخفياً انتسابه لجنسية الدولة الأخرى التي تتواجد تشريعات الحظر هذه فيها ... فقيد المعاملة بالمثل هو قيد يسهل تجاوزه والالتفاف حوله عن طريق ازدواجية الجنسية بحيث يمكن ذات يوم أن تصحوا أجيالنا

نحتفظ بأرضنا وبحماية أمننا الوطني من جهة ، وينفتح وطننا في الوقت ذاته ومن جهة أخرى على العالم وعلى استثماراته لتساهم في بناء الوطن وإسعاد شعبه ١٩٩١ إن رُكّني هذه المعادلة يمكن تحقيقهما أيها السادة وذلك بتعديل المادة السادسة التي أقرها مجلس النواب عن طريق تقسيمها إلى قسمين يحظر القسم الأول منها على الأجنبي شراء وتملك الأراضي والأموال غير المنقولة في المملكة بشكل مباشر أو غير مباشر ، بينما يسمح القسم الثاني من المادة للأجنبي باستئجار الأموال غير المنقولة في المملكة بالشروط التي أوردتها مجلس النواب ... والتي أود أن أذكر بأن مبدأ منع بيع الأراضي للأجانب هو مبدأ معمول به في كثير من بلدان العالم التي تكثفي بالتأجير والاستئجار طويل الأمد وقصيرة من أجل فتح باب التنمية والاستثمار في بلدانها . ولا حاجة للتذكير أن عدداً من الدول العربية المجاورة تطبق هذا المبدأ وتعمل به ... كما أن إسرائيل ، الطرف المعني الثاني في القوانين التي ننظر بها اليوم ، تعمل بهذا المبدأ بصورة اغلاقية عزّ أن يكون لها أي مفيل ... لذلك فإننا نقدم بالاقتراح التالي لتعديل المادة السادسة وهو اقتراح مكتوب لرجو من دولة الرئيس أن يطلب من الامالة العامة توليها على الاعضاء الكرام إذا امرت :

(هذا هو نص الاقتراح المقدم من معالي السيد دوفان الهنداوي المتعلق بتعديل المادة السادسة .)

القادمة التي عقدنا المعاهدة ، من أجل ضمان سلامتها وكرامتها وسعادتها لتجد أن أرضها ووطنها قد أصبح فعلاً وواقعاً امتداداً لوطن آخر نتيجة ممارسات قانونية ستبدو مشروعة نتيجة استحالة وضع آلية عملية تمنع هذه الممارسات لعدم مشروعيتها ، إذ هل من المستطاع تصور آلية عملية تمكن مجلس الوزراء من التأكد من أن طالب التملك الأجنبي يحمل فقط جنسية الدولة التي يشهرها عند تقديمه لطلب التملك ، وأنه لا يحمل جنسية دولة أخرى تحظر تشريعاتها على الأردنيين التملك وشراء الأموال غير المنقولة ... جميعنا نعرف أيها السادة بأن هدف المادة السادسة هو عدم تمكين الاسرائيليين من شراء الأرض الأردنية ، وهو هدف سام ومشروع نظراً لما نعرفه من الأدبيات الصهيونية عن قدسية الأرض والطمع فيها ووجوب تملكها والسيطرة عليها ... نحن لا نقول ذلك من منظور أي عرق ، ولا من منطلق تمييز عنصري ، ولا من باب تشهيري ... فجميع هذه الأمور غير واردة وذلك لأن الصهيونية ليست حركة سرية غامضة فيكون الدافع واحداً من تلك ... ان الصهيونية نهج وقومية وعقيدة معلنة تقوم عليها دولة إسرائيل وشريعنها وتفخر بها كما للفخر بقوميته. ونعتقدنا ... فمنه نقوله إذن من باب إقرار الواقع والتذكير به ... وهذا يبرز وي طرح نفسه السؤال الذي يحول متحزراً لي يحاطر بكل منا : إذا كان الأمر هكذا ، فكيف يمكننا أن

مكتبة الأمان



## المادة (٦)

أولاً : بالإضافة لما ورد في القانون (٤٠) لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٣ فإنه :

١ - لا يجوز السماح لأي شخص اجنبي طبيعي او معنوي لا يحمل جنسية إحدى الدول العربية أن يشتري أو يملك بشكل مباشر أو غير مباشر أية أموال غير منقولة في المملكة .

٢ - يجوز السماح لأي شخص طبيعي أو معنوي لا يحمل جنسية إحدى الدول العربية أن يستأجر أموالاً غير منقولة في المملكة بالشروط التالية :

أ - ان لا تخطر تشريعات او ممارسات الدولة أو الدول التي يحمل طالب الاستئجار جنسيتها ، استئجار الأردنيين للأموال غير المنقولة فيها وأن لا تكون هناك عوائق عملية تحول دون تمتع الأردنيين بهذه الحقوق .

ب - أن يستثمر العقار بشكل عملي خلال مدة خمس سنوات من تاريخ الاستئجار .

ج - أن لا يؤدي ذلك الاستئجار أو أي نشاط مرتبط به إلى التأثير على الأمن الوطني .

د - أن يحصل على موافقة مجلس

الوزراء بتنسيب من وزير المالية / الأراضي .

ثانياً : اذا فقد الشخص المشار اليه في الفقرة (أولاً - ٢) أي شرط من الشروط الواردة فيها تلغى الاجارة وفق التعليمات التي يصدرها مجلس الوزراء لهذه الغاية .

ثالثاً : تنشر التعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بموجب هذه المادة في الجريدة الرسمية .

## دولة الرئيس

## حضرته الزملاء المحترمين

إننا إذا وافقنا على المادة السادسة بالشكل الذي تقترحه فإننا نكون قد حفظنا لأبنائنا وللأجيال من بعدنا أرضهم وتراب وطنهم ، ونكون قد ضممناها بأن لا تتعرض لغرض البيع والضياع التي قد تنشأ لظروف لا يعلمها إلى الله تحت وطأة وقساوة الفقر والحاجة والفاقة ... ونكون في الوقت نفسه قد فتحنا الأبواب مشرعة أمام من يبغي الاستثمار وذلك عن طريق فتح المجال أمامه لاستئجار الموقع أو المواقع التي يحتاجها لاستثماراته .

وغني عن البيان أن نقول بأن الاستثمار وتشجيعه لا يمكن في بيوع الأراضي وتحويلها إلى وطن الآخرين بقدر ما يكمن في إدارة كفؤة فاعلة تقدر أولاً وقبل كل شيء على استقطاب الأموال الأردنية المهاجرة إلى الخارج ومن ثم استقطاب

يبيع إلى الاسرائيلي الأرض التي اشتراها في القدس وفي الضفة الغربية من الشخص الأردني ؟

إن هذه المادة بصيغتها الحالية لا تقدم ولا تؤخر .. ومن الأفضل تقديم بديل لها لكي نحافظ على أرض الضفة الغربية وعلى أرض القدس ونحن اصحاب هذه الكلمة آخذين بعين الاعتبار بأن القدس العربية والضفة الغربية تخضع بموجب القانون الدولي وبصفتها أرضاً محتلة للقوانين الأردنية رغم قرار الأردن السيادي بفك الارتباط ، فإننا نتقدم بالاقترح التالي كبديل للمادة ٧ :

الاقترح : " إبقاء سريان مفعول منع بيع العقار للعقد رقم ٣٠ لعام ١٩٧٣ على الأراضي المشار إليها في الفقرة ٢ من المادة ٣ من معاهدة السلام إلى حين البت في مصير هذه الأراضي في التسوية النهائية بين الأطراف المعنية وبين اسرائيل " .

## دولة الرئيس

## حضرته الزملاء المحترمين :

ان الفقرة التي بأروها الآن ليست ملزمة للشركاء الثلاث اذ ان لكل شخص من الاخوان الثلاثة موقف هو سيذكره .

إن المرء ليجد نفسه أمام وضع صعب في إقرار القوانين المعروضة إذا لم يجري تعديل المادتين السادسة والسابعة بشكل يتيح لنا الاحتفاظ بأرضنا ووطننا وعدم سيطرة

الأموال العربية والأموال الاسلامية والأموال الأجنبية ... إن أدبيات الاقتصاد العالمي أظهرت في الأونة الأخيرة بأن الأردن هو من أعلى دول العالم الثالث في التصدير للخارج لرؤوس أمواله مقارنة مع عدد سكانه وناتجه المحلي والاجمالي ، التي تشكل ثروة هائلة ، وعلى كل فليس هذا هو مجال الخوض في هذا الحديث ، إنما مجاله عند بحث حزمة التشريعات الاقتصادية ، وإنما هي حقيقة معترضة كان لا بد منها للتدليل على أن بيوع الأراضي ليست هي المجال الرئيسي للاستثمار .

## دولة الرئيس

## حضرته الزملاء المحترمين

فيما يتعلق بالمادة السابعة والتي أضافها مجلس النواب لمشروع القانون الأصلي فإنني لا أراها تشكل ضماناً حقيقية لعدم انتقال أراضي الضفة الغربية والقدس لأطراف غير عربية ، وقد خلت المادة من الروادع لمنع بيع الضفة والقدس ... لا بل ان صيغة المادة توحى بسهولة البيع وينقله إلى طرف غير عربي حيث تنص المادة على ما يلي :

" وإذا كان المشتري غير أردني يشترط الحصول على موافقة مجلس الوزراء " ... هل يعني ذلك بأن المشتري غير الأردني ، عربياً كان أم أجنبياً ، وبعد أن يحصل على موافقة مجلس الوزراء بالشراء ، يستطيع أن ينقل ملكية العقار الذي اشتراه من الأردني لأي طرف آخر ١٩١ ما الذي يمنعه حينئذ من أن

مكتبة العدل

اسرائيل عليها فنصبح وأبناؤنا من بعدنا  
أجيالا ضائعة منسلخة عن أمتها وعن  
تاريخها المجيد .

والسلام عليكم ورحمة الله .

دولة رئيس المجلس :

شكراً معالي الأخ ذوقان الهنداوي ،  
والآن الكلام لمعالي الدكتور جواد العناني .



الدكتور جواد العناني :

شكراً دولة الرئيس ، دولة الرئيس  
حضرات الزملاء الاعيان السلام عليكم  
جميعاً ورحمة الله وبركاته لقد كنت  
اعدت كلمة مكتوبة لهذه الغاية لكنني أود  
أن أرجل الآن شيئاً في ضوء ما استمعنا اليه  
من الزملاء الاعيان وفي ضوء البحث الذي  
جرى في اللجنة المشتركة القانونية والمالية  
عند بحثها لمشروع هذا القانون .

أولاً : من الواضح أن السادة أعضاء  
مجلس النواب قد كانوا بلدوا جهوداً  
واضحة في التحليل لكي يوازنوا بين هدفين

اساسيين في هذا المشروع .

الهدف الأول هو الحفاظ على الارض  
الاردنية مصانة غير معرضة لأي اساءة  
استخدام من الخارج . وفي نفس الوقت  
تحقيق هدف آخر وهو عدم اغلاق باب  
الاستثمار الذي نحن في أمس الحاجة اليه  
من الخارج . وذلك جرى التوفيق بين  
الهدفين بأن المغالاة في واحد منهما على  
حساب الآخر سيؤدي الى إحداث تناقض  
واضح فيما بينهما خاصة وأن البناء  
الاقتصادي والعمران وكذلك إحداث  
التنمية المطلوبة لكي نخلق فرص العمل  
المناسبة لهذا الوطن ولكي نعالج مشكلة  
البطالة هذه أمور كلها كانت تتطلب منا  
الموازنة بين الأمرين .

ويجب أن نتذكر بأن مشروع هذا  
القانون وإن كان يأتي انسجاماً مع ما ورد  
في قانون تصديق معاهدة السلام إلا أنني  
أرى أنه أيضاً يأتي جزءاً من مسلسل من  
القوانين والتشريعات التي سوف تتكرم  
الحكومة الرشيدة بمرضاها على مجلس  
الامة من اجل استكمال الصورة  
الاستثمارية في الأردن ومن أجل الاستفادة  
من فرصة الاستثمار التي نتميز فيها في الوقت  
الحاضر .

لذلك لا يجوز أن ننظر الى هذا  
القانون بشكل منفصل كلياً عن باب  
الاستثمار .

وأرى أيضاً أنه لو عرض هذا المشروع

الى هذا القانون لأن البحثين متصلان مع  
بعضهما البعض .

فلا يجوز أن ننظر الى البحث الذي  
جرى في مجلس النواب منفصل تماماً عن  
البحث الذي جرى في مجلس الاعيان وأتينا  
في اللجنة المشتركة التي درست هذا الأمر  
إستفدنا كثيراً من المداولات التي جرت  
داخل مجلس النواب وداخل اللجنة  
المشتركة التي شكلت خصيصاً لبحث هذا  
القانون .

كذلك فانا منذ اللحظة الأولى التي  
حول فيها هذا القانون إلى مجلس الامة لكي  
يتدارسه بدء النقاش حوله . وأصبح وكأنه  
وبدء هذا القانون وكأنه فرصة لاعادة فتح  
ملف عملية السلام بأكملها ودراستها .

علماً بأن هذا الأمر قد بحث على  
مدار كامل ابتداءً من توقيع معاهدة السلام  
مروراً باتخاذها لاجراءاتها الدستورية  
المطلوبة .

لذلك فاني أرى أن البحث يجب أن  
ينصب في هذا القانون على القانون ذاته لا  
لاعادة فتح ملف السلام بأكمله .

لذلك فاني أقول أن الموضوع  
الاقتصادي هو الهاجس الأول الذي يربطنا  
عندما نتكلم عن مستقبل العلاقات  
الاقتصادية مع اسرائيل .

وقال أن كثير من النظريات التي  
طرحت في هذا الإطار انتهت في الدرجة

بالحدود والشروط المطلوبة على أي مستثمر  
في الخارج فلربما يعيد النظر فيها ويتوقف .

لأننا لو نظرنا في الاجراءات المطلوبة  
لكي يحصل أي مستثمر على أرض في  
الأردن وقلماً نجد استثماراً يبنى في الفراغ أو  
في الهواء إلا أن يقوم على أرض مستجد أن  
كثيراً من الأمور قد تُخيفه . ولنضع أنفسنا  
مكانه وننظر الى هذا القانون فترى انه فيه  
كثير من الشروط والتعقيدات التي وضعت  
لهدف آخر غير هدف تشجيع الاستثمار  
وهو هدف حماية الارض الاردنية ولذلك  
فاني أرى أن ما ذهب اليه مجلس النواب  
من محاولة إحداث موازنة مطلوبة بين هدفين  
الهدفين المتناقضين قد وفق كثيراً في هذا  
الأمر وأرى أنه لاغراض هذا القانون في  
الوقت الحاضر أن الامر قد عُطي بالشكل  
المطلوب في هذه المرحلة .

النقطة الثانية التي لا بد أن أقول عنها  
وتعرض لها وهي قضية الوقت الذي أتيح لنا  
لدراسة هذا القانون . ابي أوافق معالي الاخ  
الدكتور عبداللطيف عربيات في أن مجلس  
الاعيان هو الجزء الأول كما اسماء في  
مجلس الامة ولكنه أيضاً لا ينظر في القوانين  
إلا بعد أن يدرسها مجلس النواب . فباني  
دوره دائماً لاحقاً للدور الذي يقوم وهو  
يضطلع به مجلس النواب الاردني . في  
الواقع أن ما جرى من بحث مستفيض في  
مجلس النواب الاردني يجب أن يشكل  
أيضاً جزءاً من ثقافة مجلس الاعيان في النظر

هكذا عند العمل



الاساسية على أساس نظرية الرعب والخوف من الاقتصاد الاسرائيلي . لأننا دائماً باستمرار ننظر إلى أن هذا الاقتصاد بأجمالياته هو اكبر من الاقتصاد الاردني وتأخذ هذه الحقائق على انها مسلمات وأن العالم الذي تدور فيه آلاف المعاملات الاقتصادية في اليوم كأنها تدور بين دولة متكافئة في الحجم . ولو اننا حصرنا المعاملات الاقتصادية في العالم على الدول المتكافئة في الحجم لما كان هنالك تجارة ولما كان هنالك استثمار ولا تدفق اموال بين الدول .

ولكنني اقول أن الامر يتعلق بنا نحن هنا في الاردن . يتعلق بقدرتنا على بناء ذاتنا على مواجهة التحديات الاقتصادية التي كانت ستواجهنا سواءاً كان هناك سلماً أو لم يكن .

فلذلك فأنني اقول أن العمل يجب أن يبدأ من داخل الساحة الاردنية واننا يجب أن نكتسب الثقة بأنفسنا على اننا قادرون على المواجهة .

ودعوني أقل لكم بأن هذا الحجم الكبير من الاقتصاد الاسرائيلي ليس فيه ما يخيفنا كثيراً اذا ما أحسننا التصرف وأحسننا الادارة الاقتصادية في الاردن وقد اثبتنا في السابق بحمد الله في ظل هذا البلد الذي ينعم بالقيادة الهاشمية بأننا واجهنا تحديات كبيرة استطعنا أن نتجاوزها ونتجاوزها

باقترار ولا اظن ان التحدي القادم اذا ما صرفنا جهودنا كلية على البناء الداخلي انه سيكون مستحيلاً ايضاً .

فيما يتعلق بمشروع هذا القانون انني أريد ان أثير تساؤلاً ربما يجوز لنا أن نسأل في ظل القوانين السابقة التي كانت موجودة . هل كانت فعلاً تحول دون أن يشتري يهودي لنقل يهودي أرضاً في الاردن ؟

القوانين السابقة لم تكن تمنع ذلك . لأن مشروع القانون لم يقل انني ابيع الأمريكي أو الاسترالي أو الفرنسي من شراء أرضاً في الاردن أو استجارها . وكان يجوز أن يكون هنالك يهودي يحمل جنسيتين على سبيل المثال قادراً على شراء أرضاً في الاردن أو استجارها حتى بدون هذه الاضافات التي اضيفت على هذا القانون لتجعله أكثر تحصيئاً حتى من الوضع الذي كان سائداً في السابق .

ولذلك فأنني أرى أن مشروع القانون للأغراض التي وضعت بين أيدينا يعني بالفرض المطلوب وأني بأسمي وبأسم معالي اخي الدكتور . ممن أبو نوار بقول بأننا موافقون على هذا المشروع ونشكر سيدي .

دولة رئيس المجلس :

شكراً معالي الدكتور جواد العناني ،  
بمعادة العين حماد المعايطة .



دولة السيد زيد الرفاعي :

شكراً سيدي الرئيس ، إن مشروع القانون المقدم من الحكومة والمعروض على المجلس الكريم كان يتضمن في الأصل (٩) مواد ، ثلاث مواد منها شكلية تتعلق باسم القانون واصدار نظام لتنفيذ احكامه وتكليف رئيس الوزراء والوزراء بتنفيذ تلك الاحكام . ويبقى لي المشروع كما قدم من الحكومة (٦) مواد ، (٥) مواد منها تعالج كهيئة فرض المقاطعة وحظر التعامل مع العدو وليس رفع المقاطعة ورفع الحظر .

لأن القوانين الاردنية النافذة لا تشمل ما ينظم المقاطعة الاقتصادية أو حظر التعامل مع العدو باستثناء القوانين المتعلقة بالتعامل مع اسرائيل والتي اعتبرها هذه القوانين دولة معادية حكماً . وقد زالت الغاية من هذه التشريعات بعد تصديق مجلس الأمة على قانون معاهدة السلام .

لذلك صدور هذا القانون ضروري لأنه ولأول مرة يصدر قانون اردني ينظم



السيد حماد المعايطة :

شكراً سيدي دولة الرئيس  
ايها السادة الكرام

إن ما هو مطروح على المجلس الكريم لأمر مهم لصالح الوطن والتي أرى في هذا القانون ضماناً لتحصين الوطن والحفاظ عليه بكل وعي وإدراك ونظرة مستقبلية وأن الأردن قد استعاد بفضل وعي وبعد نظر قيادتنا أرضه ومياهه وترسيم حدوده وبعد أن استمعنا لما دار من بحث مستفيض ومفصل في اجتماع اللجنتين القانونية والمالية وإلى رد الحكومة الواضح في تلك الجلسة على بعض الاستفسارات فأنني اقترح على المجلس الكريم الموافقة على هذا القانون وشكراً سيدي دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس :

شكراً معادة العين ، دولة الأستاذ زيد  
الرفاعي .

مكتبة العدل

عملية فرض المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو أيما كان هذا العدو وليس العكس . وأي ملاحظات معارضة أبديت حول هذا المشروع لا بد وإنها كانت تنصب حول مادة واحدة منها فقط . وهي المادة المتعلقة بإلغاء التشريعات السابقة والتي أصبحت ملغاة حكماً تنفيذاً لأحكام القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٤ قانون تصديق معاهدة السلام .

هذا من جهة سيدي الرئيس ، أما بالنسبة إلى تعديلات مجلس النواب المقرر وإضافة مادتين للقانون بالنسبة إلى ضبط وتنظيم عملية شراء واستئجار الأجانب للعقار في المملكة فهذه تعديلات في تقديري جيدة وضرورية وتفي بالغرض وكان رأي اللجنة المشتركة التوصية بالموافقة عليها مع التوصية بنقلها إلى قانون موحد جديد . فلا يعقل أن يأتي مستثمر أجنبي إلى المملكة ونحن نريد تشجيع الاستثمار أن يأتي ويطلب من وزير الصناعة والتجارة مثلاً أن يطلع على القوانين المتعلقة بشراء أو استئجار المستثمرين الأجانب للعقار في المملكة . ليقوم معالي الوزير بإعطاء هذا المستثمر قانون اسمه قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو . هذا وضع غير طبيعي ولا يخلق مناخاً استثمارياً مناسباً . وقد أفاد معالي نائب رئيس الوزراء الذي شارك في مداولات اللجنة المشتركة أن الحكومة المؤقتة قد شكلت لجنة لهذا الغرض وإنها ستقدم تشريعاً موحداً ينظم كل الأمور

المتعلقة بشراء واستئجار الأجانب للعقار في المملكة .

لذلك سيدي الرئيس وباختصار فإن مشروع القانون المعروض علينا يتعلق أولاً بتنظيم فرض المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو وهذا ضروري ويتم لأول مرة في المملكة .

وثانياً يلغي مشروع القانون تشريعات أصبحت ملغاة حكماً بموجب قانون معاهدة السلام وهذا تمصيل حاصل .

وثالثاً ينظم مشروع القانون كيفية شراء واستئجار الأجانب للعقار في المملكة . وهذا كان قرار مجلس النواب المقرر الذي أضاف إلى مشروع القانون التحصيليات والضمانات الكافية لهذه الغاية . وقد وافقت اللجنة المشتركة على قرار مجلس النواب مع التزام الحكومة بإصدار قانون موحد لهذا الغرض .

أما بالنسبة إلى التعديل الذي قدمه معالي الأخ ذوقان الهنداوي والذي وزع علينا الآن فإن قراءة سريعة له تبين أنه يضيف حكماً جديداً واحداً فقط على ما أقره مجلس النواب وهو منع الأجانب من تملك أي عقار في المملكة حتى لو كان العقار داخل حدود المدن . أرجو أن تكون قراءتي للتعديل سليمة لأنها قراءة سريعة . ومستعجلة كما ذكرت . إذا كان فهمي صحيحاً سيدي الرئيس فأنا أعتبر أن هذا الحكم له مضاعفات سلبية كثيرة . وكثيرة خاصة في

سيادة رئيس الوزراء :

دولة الرئيس ، الأخوة الاعيان .

لتطمئن الأخوة اعضاء مجلس الاعيان .

لقد شكلت لجنة من الدوائر المتخصصة لدراسة جميع القوانين التي تتعلق بشراء أو استئجار الأراضي من قبل غير الاردنيين ، وذلك بهدف وضع قانون موحد يجمع كل الاحكام التي تتعلق بهذا الموضوع بما في ذلك الاحكام الموجودة في مشروع القانون المعروض على مجلسكم الكريم والتي اقترحها مجلس النواب وستقدمه الحكومة لمجلس الامة عند الجاهز وفي اسرع وقت ممكن وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً سيادة الرئيس ، الدكتور كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر :

دولة الرئيس أرجو إعفاء سعادة المقرر من قراءة القانون وعندما يطرح مادة مادة ومن له تعليق على إحدى المواد تناقش والا يصوت عليها . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

سعادة الأخ هو القانون مواد مختصرة ومفيدة ولا بد من استعراضها ليحصل التصويت عليها من قبل المجلس الكريم . معالي الأستاذ المقرر .

مجال الاستثمار . وعليه أكرر تأييدي لتقرير اللجنة المشتركة ولتوصياتها وموافقتي على مشروع القانون المعروض علينا كما قدمته الحكومة الرشيدة . وكما عدله مجلس النواب المقرر وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس :

شكراً دولة العين زيد الرفاعي .

والآن بعد أن استمع المجلس الكريم إلى آراء الأخوة الاعيان حول هذا القانون لا ادري اذا كان لدى سيادة رئيس الحكومة والحكومة أي تعليق على ما طرح وما أهدى في هذه الجلسة . معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل :

شكراً سيدي الحقيقة نفضل عند طرح المواد مادة مادة ان نبدي ما لدينا حول تلك كل مادة وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، الآن دولة السيد رئيس الوزراء .



مجلس الاعيان

السيد المقرر :

شكراً دولة الرئيس ، لا بد من التعليق ابتداءً على بعض وجهات النظر التي أبدت وكنت أتمنى لو أن الفرصة أتحت للتعليق على كل منها حين ابتدائها لكي تكون الصورة مكتملة والكلام مترابط لكن بما وقد حصل . ابتداءً طبيعي أن تعليقي لن يكون على ما أبدى من وجهات نظر أو كلام وإنما على ما أبدى أنه في بعض الأحيان ليس أدى إلى مخاوف أن تضيع أرض الوطن أو أجزاء منها بسبب النقص في التشريع المعروض علينا ثم على آلية مناقشة المشروع في اللجنة المشتركة وما تم التوصل إليه من توصل في الموافقة عليه .

ابتداءً لا بد أن نقرأ المادة (٦) الفقرة (أ) مرتبطة بالفقرة (ج) ولو قرأناها نجد أن نصها يقول :

بالإضافة إلى ما ورد في قانون إيجار وبيع الأموال غير المنقولة من الجانب رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٣ وقانون تصرف الأشخاص المعنويين في الأموال غير المنقولة رقم (٦١) لسنة ١٩٥٣ : لا يجوز السماح لأي شخص أجنبي أو معنوي لا يحمل جنسية إحدى الدول العربية أن يشتري أو أن يستأجر أو يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر أية أموال غير منقولة في المملكة إلا بتوفر الشروط التالية :

١ - أن لا تخطر تشريعات أو ممارسات الدولة أو الدول . وهنا يرد النص

المعالج إذا كان الشخص يحمل جنسية أكثر من دولة كما أبدى أحد الزملاء ، التي يحمل طالب التملك أو الاستئجار جنسيته تملك الأردنيين أو استئجارهم للأموال إلى آخر النص .

قد يرد القول بأنه قد أخفى أو سيخفي جنسيته التي يخشى من اخفائها ، لا بد من أن تعلن هذه الجنسية الأخرى حيث لا فقره (ج) تكفلت بالحكم بأن الاستئجار أو التملك يقع باطلاً وكأنه لم يكن . إذن إذا ما قرأنا المادة قراءة مكتملة بكل أحكامها نجد أن هذا التخوف ليس مبرراً .

بالإضافة إلى نقطة جوهرية أشير إليها أثناء النقاش الذي تم في هذا المجلس المقرر أن التشريعات النافذة حالياً لا تتضمن من التخصيص ما يتضمنه مشروع القانون المعروض علينا .

القانون النافذ حالياً يشترط موافقة مجلس الوزراء فقط على تملك غير الأجنبي دون الإشارة إلى أي جنسية من الجنسيات ، ثم جاء مشروع القانون المعروض علينا الآن بما أضافه مجلس النواب الموقر من أحكام وتخصيصات فأضاف من التخصيصات ما لم يكن موجوداً من قبل . ثم دولة الرئيس أنها الزملاء قبل بأن تحفظاً تم خلال اجتماع اللجنة المشتركة وكما تعلم دولة الرئيس ويعلم أعضاء الدولة والمجالس الأعضاء اللجنتين أن الاجتماع كان برئاسة دولتكم

نفسها ولما نشر في الصحف ، أنا لم اقل بحال من الاحوال من اهمية الدراسة التي تمت في مجلس النواب لا بل قلت وعلى مسمع الدكتور جواد أنا بحاجة واكدت على ما طلبه بعض الزملاء في جلسة سابقة ان نحصل على دراسات مجلس النواب وعلى حضور رئيس اللجنة القانونية للجنةنا ايضاً للاستفادة من ذلك وهذا ينفي نفياً قاطعاً ما اشار اليه من معنى انني اقلل من اهمية الدراسة في مجلس النواب وإنما قصدت بكلمتي وتعليقي وملاحظتي ان مجلس الاعيان مجلس دستوري وبص الدستور هو الشق الاول من مجلس الامة وقنائه التشريعية كاملة المسؤولية والصلاحيات ولها ان تقبل أو ترفض أو تعيد ما تشاء واشرت الى اهمية هذه الدراسة في هذه القناة التشريعية الدستورية هذا كل ما قصدت فلم اقصد بحال من الاحوال . ما اشار اليه معالي الدكتور جواد .

النقطة الثانية ما اشار اليه معالي جودت السبول بذكر معاليه التي تكلمت مرلين في الجلسة المرة الاولى اعترضت على السرعة التي تمت فيها مناقشة هذا الموضوع ، وفي المرة الثانية علق على تعليق لبعض الزملاء الذين قالوا نحن اسمعنا المناقشات مجلس النواب واستمعنا الى مناقشاته في الصحف فقلت هذا المجلس له قناة وما ذكرته الآن بالضبط وعلى ضوء ذلك قلت وبالصوت المرتفع وبالتالي التحفظ على هذا القانون . وفي الزملاء بهالتي

وان اي تحفظ لم يبدى وان دولتكم كنتم تدبرون الجلسة وتساألون الحاضرين فيما اذا كانوا موافقين ام لا ، هذا (١) .

٢ - لا بد من الاشارة الى ان المشروع اي مشروع تشريعي هو وحدة واحدة وبالتالي لا يمكن القول بأننا لو اقتطعنا منه مادة او اكثر لأصبح في صورة أخرى اذ أخيراً كما تذكرون دولة الرئيس ويذكر كل من اصحاب الدولة والمجالس ان المشروع أخذ حقه من النقاش خلال اجتماع اللجنة المشتركة ولم تهمل أي وجهة نظر أبدت في الاجتماع الذي خصص لبحثها ، صحيح ان مناقشته واقراره استغرق جلسة واحدة فحسب لكنها كانت جلسة طويلة كان الباني هو الغالب فيها ولم يصادر حق أي طالب للكلام أو النقاش شكراً سيدي الرئيس . والآن اشرح بتلاوة مشروع القانون .

دولة رئيس المجلس :  
لحظة معالي الأخ ، معالي الدكتور عبداللطيف عريبات .

الدكتور عبداللطيف عريبات :  
شكراً دولة الرئيس ، أود حقيقة ان اعلق على نقطتين : النقطة الأولى ما ذكره معالي الاستاذ جواد العناني وحقيقة من حق الاستاذ جواد ان يقول ما يقول لأنني سنب من الاسباب لكن ما وجبت ان لا نأخذ بما قلت معنى مغايراً تماماً لما قيل في الجلسة

مجلس الاعيان



والنقطة الثانية ما اشترت اليه من قرار اللجنة بأن عدد الحضور كان (١٠) على ما اظن على الأقل عندما رفع الايدي للتصويت لم ارفع انا على الأقل وبجانبني الأخت نائلة الرشدان كذلك خمس عشرين بالمئة من الحضور لم يصوتوا على قرار اللجنة وقدم بهذا الشكل الى هذه اللجنة ، على الأقل لم اوفق في بقية الاسماء الأخرى .

لهذا ارجو ان الدقة في هذا الموضوع وان ما قلته ان كان هناك من الزملاء لم يسمعي آسف انه لم يسمع ولكنني قلت هذا وبالتأكيد ومن حولي سمع بذلك وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

حقيقة كون الجلسة للجنة المشتركة كانت بحضوري ورئاستي فكانت التمتي لو ان اللجنة اخذت برأي معالي الأخ الدكتور عبداللطيف عربيات وطلبت ان يستمر النقاش والاجتماعات ايام وليالي لما وجدت اي اعتراض ، انما اللجنة تتخذ قراراتها بالاكثريه وقد اتخذت القرار واللجنة كانت تعلم ان هذا الموضوع كل عضو في مجلس الأمة وكل عضو في مجلس الاعيان له قرار وموقف فيه محدد ، لو جلسنا اشهر وايام لما تغير هذا القرار وهذا الرأي . السيد المقرر تفضل .

السيد المقرر :

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥ مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر

التعامل مع العدو .

المادة (١) : يسمى هذا القانون قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

دولة رئيس المجلس :

هذه المادة معروضة على المجلس الكريم للتصويت ، من يوافق على هذه المادة .

السيد الامين العام :

(٢٨-٣٣) .

دولة رئيس المجلس :

(٢٨-٣٣) موافقة على هذه المادة .

السيد المقرر :

المادة (٢) : ١ - على الرغم مما ورد في اي تشريع آخر لمجلس الوزراء ان يقرر اعتبار اي دولة او هيئة او شخص جهة معادية للمملكة يحظر التعامل معها وفق احكام هذا القانون .

٢ - مجلس الوزراء أن يحدد بموجب تعليمات يصدرها الأمور المحظورة التعامل بها مع الجهات المعادية للمملكة والمواد التي يشملها الحظر ، والقيود والشروط المفروضة على ذلك التعامل ، والاستثناءات من الحظر .

دولة رئيس المجلس :

المادة الثانية بمقررتها حل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة وكما

جاءت من من مجلس النواب ؟

السيد الامين العام :

(٢٧ من ٣٢) .

دولة رئيس المجلس :

٢٧ من ٣٢ موافقين على هذه المادة اذا موافقة المجلس الكريم .

السيد المقرر :

المادة ٣ - مجلس الوزراء أن يقرر اعلان المقاطعة الكلية أو الجزئية لأي دولة او جهة أو شخص ويحدد مدى هذه المقاطعة والأمور والمواد التي تشملها والشروط والقيود المتعلقة بها ، والاستثناءات منها بموجب تعليمات يصدرها المجلس .

دولة رئيس المجلس :

المادة الثالثة هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة ؟

السيد الامين العام :

(٢٧ من ٣٢) .

دولة رئيس المجلس :

(٢٧ من ٣٢) موافقة على المادة وشكراً .

السيد المقرر :

المادة ٤ - تنشر القرارات والتعليمات التي تصدر بمقتضى أحكام المادتين (٢) و (٣) من هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل بها من التاريخ الذي يحدده مجلس

الوزراء فيها .

دولة رئيس المجلس :

المادة الرابعة معروضة على المجلس الكريم من يوافق عليها ؟

السيد الامين العام :

(٢٧ من ٣٢) .

دولة رئيس المجلس :

٢٧ موافقة وشكراً .

السيد المقرر :

المادة ٥ - لرئيس الوزراء أن يعين حارسا على الأموال المنقولة وغير المنقولة الموجودة في المملكة العائدة للجهة المعادية وتحدد مهام الحارس وصلاحياته والأحكام والاجراءات الخاصة بتلك الأموال وحفظها والتصرف بها والتفقات والتعويضات التي تستحق لتلك الأموال أو تترتب عليها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

دولة رئيس المجلس :

المادة الخامسة معروضة على المجلس الكريم للموافقة من يوافق عليها ؟

السيد الامين العام :

(٣٧ من ٣٢) .

دولة رئيس المجلس :

(٢٧ من ٣٢) شكراً .

السيد المقرر :

المادة ٦ - ١ - بالاضافة لما ورد في

مكتبة المجلس

د - تنشر التعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بموجب هذه المادة في الجريدة الرسمية .

الآن المادة السادسة ، معالي ابو محمد  
الاستاذ ذوقان الهنداوى .

دولة الرئيس ، هنالك اقتراح باسم  
اشخاص ثلاثة معالي العين الاستاذ مروان  
الحمود ومعالي العين الدكتور قسم عبيدات  
ومني في تعديل هذه المادة وزوج التعديل  
على الاخوة اصحاب المعالي والسعادة  
الاعيان . حسب النظام الداخلي يطرح  
دائماً الاقتراح الأبعد عن النص الأصلي عن  
القرار، القرار الأصلي هو قرار اللجنة  
المشتركة وهذا اقتراح أبعد ، فاعتقادي أنه  
يظهر هذا الاقتراح أولاً . وشكراً .

إذا معروض المادة السادسة على  
الجمعية الكريمة، ألقى الشيخ علي العبداء الاستاذ  
ذوقان الهنداوي نفاحه وبنافته عضواً من  
الجمعية الكريمة ليعمل في لائحة المادة، من يوافق  
على التعديل بالمقترح أم لا، يشكك واضحه.

١ - أن لا تخاطر تشريعات أو ممارسات الدولة أو الدول التي يحمل طالب التملك أو الاستحجار جنسيتها تملك الأردنيين أو استئجارهم للأموال غير المنقولة فيها وأن لا تكون هناك عوائق عملية تحول دون تمتع الأردنيين بهذه الحقوق .

٢ - أن يستثمر العقار بشكل عملي خلال  
مدة خمس سنوات من تاريخ التملك  
أو الاستئجار .

٣- أن لا يؤدي ذلك التملك أو الاستعجار أو أي نشاط مرتبط بهما إلى التأثير على الأمن الوطني.

٤ - أن يحصل على موافقة مجلس الوزراء  
بتنصيب من وزير المالية / الأراضى .

ب- يحظى تملك الاشخاص المعنويين  
لأجانب الأموال غير المنقولة لغايات  
الاستثمار الزراعي سواء كانوا مسجلين  
في المملكة أو غير مسجلين وبغض النظر عن  
أقاليم التوطن المعنوي ٣

(٥ من ٣٢) .

(٥ من ٣٢) لم ينجح المقترح وتصبح  
المادة كما جاءت من مجلس النواب وكما  
أوصت اللجنة المالية القانونية المشتركة  
وشكراً لكم .

طبعاً موافق المجلس لأن المقترح  
بتعديلها لم يفرّ هل يوافق المجلس الكريم  
على المادة كما جاءت من اللجنة المشتركة  
وكما أوصت بقبولها ؟ رجاء رفع الأيدي  
بطريقة واضحة ، المادة السادسة معروضة  
على المجلس الكريم للموافقة .

السيد الأمين العام :

(۲۵ من ۳۲) .

—دولة رئيس المجلس :

٢٥ من ٣٢ إذا وافق المجلس الكريم  
على هذه المادة .

السيد المقرر :

ايضاً مادة مضافة قرر مجلس النواب  
اضافتها وهي المادة السابعة .

المادة ٧ - لا يجوز لأي أردني نقل ملكية أي عقار أو إنشاء أي حق تصرف أو انتفاع أو ارتفاق عليه بقصد رهنه أو عريضة أو بوجوبه أو نفعه، فيما يتعلق بالعقارات المشار إليها على أن تنفذ في (٢٤) يوم من إعلانه من مصادق السلطان الأردني في اللاذقية، أو في اللاذقية، أو في اللاذقية.

لأردني آخر وإذا كان المشتري غير أردني  
يشترط الحصول على موافقة مجلس  
الوزراء .

**دولة رئيس المجلس :**

المادة السابعة معروضة على المجلس  
الكريم ، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوى .

السيد ذوقان الهنداوى :

ايضاً هنالك اقتراح دولة الرئيس بالنسبة الى المادة السابعة وقدم ايضاً خلال الكلمة . هذا الاقتراح هو : بقاء سرعان مفعول قانون منع بيع العقار للعدو رقم (٣٠) لعام ١٩٧٠ على الاراضي المشار اليها في الفقرة (٢) من المادة (٢) من معاهدة السلام الى حين البت في مصير هذه الاراضي في التسوية النهائية بين الاطراف المعنية وبين اسرائيل وشكراً .

**دولة رئيس المجلس :**

معالى الاستاذ المقرر:

السيد المقرر :

سيدي الرئيس ، ربما من المناسب أن  
تذكر أن هذا الحكم حكم مؤقت ربما  
تستكمل السلطة الفلسطينية سيادتها على  
الأرض الفلسطينية ثم لا يبقى من بعد ذلك  
إذا تصرف أردني بقطعة أرض مسجلة في  
الضفة الغربية وأخاض في القدس إلا تعرضه  
للقبول، لذلك أرى أنه من المناسب أن  
لكن بعد أن تستكمل السلطة  
الفلسطينية سيادتها على الأرض الفلسطينية

۱۰۰۰



هذا الحكم لا يعود له محل .

دولة رئيس المجلس :

إذا تقترح نص محدد معالي ذوقان بك .

السيد ذوقان الهنداوي :

ليس الاقتراح بالنص غريب انه معالي المقرر يعني لا اريد أن اختار تعبير أو كلام قد لا يتفق مع الواقع لأنه في كلمتي لم أرد أن أقاطعه هو علق وركز على جنسيات الدول . انا اوضحت في كلمة الاخوان معالي العين مروان ومعالي الدكتور قسم تماماً لأنه هناك كان الخطر والخوف انه الدول تعدد جنسيات الدول لطالب التملك قد يخفي جنسية دولة تحظر تشريعاتها ولا يشير لها وهنا على الأقل الكلمة تخوفت . وهو رأساً قال على انه هذه في لها علاج في الفقرة (ج) وهو كان هذا واضح انه مش علاج كان الكلام على انه اذا لم يظهر طالب التملك الجنسية الاخرى هنا فيه الخطر . نفس الشيء واضح هنا الاقتراح الى حين البيت في مصير هذه الأراضي في التسوية النهائية بين الاطراف المعنية واسرائيل . والمقصود في الاطراف المعنية هي السلطة الفلسطينية .

لكن الى حين الاتفاق على ذلك الاقتراح بأن يبقى سريان هذا القانون على الطيفه الغريبة وعلى القدس وشكراً .

تقبل دولة رئيس المجلس :

سعادة الدكتور كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر :

سيدي الرئيس لو تلا معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي اقتراحه وأرجو طرحه للتصويت وهو الأبعد وهو مسجل سيدي وقرأه .

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم على مقترح الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد الامين العام :

(٥ - ٣٣) .

دولة رئيس المجلس :

(٥ - ٣٣) مع الاسف لم ينجح وشكراً لكم .

المادة كما جاءت وكما اوصت اللجنة المشتركة ، من يوافق عليها كما اوصت اللجنة المشتركة ؟

السيد الامين العام :

(٢٥ - ٣٣) .

دولة رئيس المجلس :

(٢٥ - ٣٣) اي وافق المجلس على هذه المادة .

السيد المقرر :

المادة ٨ - كل من يخالف أحكام هذا القانون يخاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على

عشرة آلاف دينار أو بكلتا العقوبتين ومصادرة المبراد المضبوطة في الجريمة .

وافق مجلس النواب ووافقت اللجنة المشتركة على قرار مجلس النواب ووافق كما وردت مع شطب عبارة (الحذر والمقاطعة المنصوص عليها في المادتين (٢) ، (٣) وتصبح هذه المادة رقم (٨) .

دولة رئيس المجلس :

المادة (٨) معروضة على المجلس الكريم من يوافق عليها كما اوصت اللجنة المشتركة ؟

السيد الامين العام :

(٢٧ - ٣٣) .

دولة رئيس المجلس :

(٢٧ - ٣٣) اي وافق المجلس الكريم على هذه المادة .

السيد المقرر :

المادة ٩ - تلغى القوانين التالية والتعديلات التي طرأت عليها :-

أ - قانون منع بيع العقار للعدو رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣ .

ب - القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨ .

ج - قانون منع الاتجار مع اسرائيل رقم (٦٦) لسنة ١٩٥٣ .

دولة رئيس المجلس :

المادة التاسعة معروضة على المجلس الكريم للموافقة من يوافق عليها ؟

السيد الامين العام :

(٢٨ - ٣٣) .

دولة رئيس المجلس :

وافق المجلس الكريم (٢٨ - ٣٣) على هذه المادة .

السيد المقرر :

المادة ١٠ - مجلس الوزراء اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس :

المادة العاشرة للموافقة .

السيد المقرر :

(٢٨ - ٣٣) .

دولة رئيس المجلس :

(٢٨ - ٣٣) وافق المجلس .

السيد المقرر :

المادة ١١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس :

المادة الاخيرة هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

السيد الامين العام :

(٢٩ - ٣٣) .

مكتبات العمل

## دولة رئيس المجلس :

(٢٩ - ٣٣) الآن القانون بمجمله هل يوافق المجلس الكريم عليه ؟ رجاء رفع الايدي بصورة واضحة ، القانون بمجمله .

## السيد الامين العام :

(٣٠ - ٣٣) .

## دولة رئيس المجلس :

(٣٠) من المجلس الكريم وافقوا على القانون بمجموع مواده ومجمله من (٣٣) .

« هذا هو نص مشروع القانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥ قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو كما أقره المجلس وكما ورد من مجلس النواب معدلاً .

وسيرسل للحكومة لاتمام المراسيم الدستورية عليه » .

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم م ن ١٧٣٩/٢٧

التاريخ ١٩٩٥/٧/٣١

الموافق

## سيادة رئيس الوزراء الأفخم

إشارة الى كتابكم رقم ع د ١٣٧٨/ تاريخ ١٩٩٥/٢/١٤ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الثالثة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٩٥/٧/٣١ الموافقة (على مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥) ، كما ورد من مجلس النواب بشكل معدل .

وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه في جلسته الثالثة عشرة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢٦ كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديل عليه .

أبعث لسيادتك خمس نسخ من القانون المذكور أعلاه وبصيفته النهائية رجاء التقطيل بأتمام المراسيم الدستورية عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

أحمد اللوزي

رئيس مجلس الاعيان

## قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥

## قانون المقاطعة الاقتصادية

## وحظر التعامل مع العدو

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥) . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - أ - على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر لمجلس الوزراء ان يقرر اعتبار أي دولة أو هيئة أو شخص جهة معادية للمملكة يحظر التعامل معها وفق أحكام هذا القانون .

ب - لمجلس الوزراء أن يحدد بموجب تعليمات يصدرها الأمور المحظورة التعامل بها مع الجهات المعادية للمملكة والمواد التي يشملها الحظر ، والقيود والشروط المفروضة على ذلك التعامل ، والاستثناءات من الحظر .

المادة ٣ - لمجلس الوزراء أن يقرر اعلان المقاطعة الكلية أو الجزئية لأي دولة أو جهة أو شخص ويحدد مدى هذه المقاطعة والأمور والمواد التي تشملها والشروط والقيود المتعلقة بها ، والاستثناءات منها بموجب تعليمات يصدرها المجلس .

المادة ٤ - تنشر القرارات والتعليمات التي تصدر بمقتضى أحكام المادتين (٢) و (٣) من هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل بها من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء فيها .

المادة ٥ - لرئيس الوزراء أن يعين حارساً على الأموال المنقولة وغير المنقولة الموجودة في المملكة القائمة للجهة المعادية ويحدد مهام الحارس وصلاحياته والأحكام والاجراءات الخاصة بتلك الأموال وحفظها والتصرف بها والتفقات والتعويضات التي تستحق لتلك الأموال أو ترتب عليها بموجب نظام يضطر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٦ - أ - بالإضافة لما ورد في قانون ايجار وبيع الأموال غير المنقولة من الاجانب رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٣ وقانون تصرف الأشخاص المعنويين في الأموال غير

المنقولة رقم (٦١) لسنة ١٩٥٣ لا يجوز السماح لأي شخص أجنبي طبيعي أو معنوي لا يحمل جنسية إحدى الدول العربية أن يشتري أو يستأجر أو يملك بشكل مباشر أو غير مباشر أية أموال غير منقولة في المملكة إلا بتوفر الشروط التالية :

١ - أن لا يحظر تصرفات أو ممارسات الدولة أو الدول التي يحمل طالب

مكتبة العدل

التملك أو الاستحجار جنسيتها تملك الأردنيين أو استحجارهم للأموال غير المنقولة فيها وأن لا تكون هناك عوائق عملية تحول دون تمتع الأردنيين بهذه الحقوق .

٢ - أن يستثمر العقار بشكل عملي خلال مدة خمس سنوات من تاريخ التملك أو الاستحجار .

٣ - أن لا يؤدي ذلك التملك أو الاستحجار أو أي نشاط مرتبط بهما إلى التأثير على الأمن الوطني .

٤ - أن يحصل على موافقة مجلس الوزراء بتنسيب من وزير المالية / الأراضي .

ب - يحظر تملك الأشخاص المعنويين الأجانب الأموال غير المنقولة لغايات الاستثمار الزراعي ، سواء كانوا مسجلين في المملكة أو غير مسجلين وبغض النظر عن غايات الشخص المعنوي .

ج - إذا فقد الشخص المشار إليه في الفقرة ( أ ) أي شرط من الشروط الواردة فيها يباع العقار أو تلغى الأجرة وفق التعليمات التي يصدرها مجلس الوزراء لهذه الغاية .

د - تنشر التعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بموجب هذه المادة في الجريدة الرسمية .

المادة ٧ - لا يجوز لأي أردني نقل ملكية أي عقار أو إنشاء أي حق تصرف أو انتفاع أو ارتفاع عليه بعمود رسمية أو عرفية أو بوكالة وذلك فيما يتعلق بالعقارات المشار إليها في الفقرة (٢) من المادة (٣) من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ، إلا لأردني آخر وإذا كان المشتري غير أردني يشترط الحصول على موافقة مجلس الوزراء .

المادة ٨ - كل من يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بكليهما العقوبتين ومصادرة المواد المضبوطة في الجريمة .

المادة ٩ - تلغى القوانين التالية والتعديلات التي طرأت عليها :-

أ - قانون منع بيع العقار للمعدوم رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣ .

ب - القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨ .

ج - قانون منع الاتجار مع إسرائيل رقم (٦٦) لسنة ١٩٥٣ .

المادة ١٠ - لمجلس الوزراء اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ١١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

أحمد اللوزي  
رئيس مجلس الاعيان

حكم خير  
أمين عام مجلس الأمة

والبيعة لمتابعة دراسة قانون البيعة مع معالي  
وزير البيعة .

السيد الامين العام :

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة  
القادمة .

دولة رئيس المجلس :

ترفع الجلسة .

دولة رئيس المجلس :

السيد المقرر .

السيد المقرر :

أرجو من مقام الرئاسة الجليل أن يعلن  
عن موعد اجتماع اللجنة المشتركة القانونية  
والبيعة غداً في الساعة العاشرة والنصف  
لاستكمال مناقشة مشروع قانون البيعة .

دولة رئيس المجلس :

أرجو من اللجنة المشتركة القانونية

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

أمين عام مجلس الأمة

حكم خير

مكتبة المجلس